الممارسات النقابية والشراكة الأجنبية في المؤسسة الجزائرية

د. حورية بن حمزة

جامعة الشادلي بن جديد – الطارف، houriabenhamza@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2014/07/10 **تاريخ المراجعة:** 2018/03/14 **تاريخ القبول:** 2018/04/08

ملخص

يتطلب منا الحديث عن العولمة وانعكاساتها على العمل النقابي تحديد دور النقابات في ظل الشراكة ومعرفة أسباب الاضطرابات العمالية وعلاقتها بالنشاط النقابي في الجزائر. لذلك سنبحث ميدانيا عن واقع المطلبية العمالية عرضًا لظروف العمل النقابي في المؤسسة الصناعية الجزائرية بعد الدخول في الاقتصاد الحرّ وتطبيق نظام الخصخصة والشراكة، الأمر الذي أدى إلى تراجع واضح في أجور العمال وتقهقر في مستوى معيشتهم.

الكلمات المفاتيح: النقابة، العمل النقابي، العولمة، الشراكة الأجنبية، المطلبية العمالية.

Trade unionism and foreign cooperation in the Algerian company

Abstract

The talk about globalization and its impact on union work, requires us to determine the role of trade unions in the light of the partnership, and the search for the causes of labor strikes and its relationship with the trade union activity in Algeria. We will discuss the conditions of trade union action, and the objectives of the trade union organization through field research addresses the reality of the demands of labor in the Industrial Corporation of Algeria after entering into a free economy and the introduction of privatization and partnership Which led to a clear decline in the wages of workers and the decline in their standard of living.

Key words: Union trade, trade union act, globalization, workers' claim

Syndicalisme et coopération dans l'entreprise algérienne

Résumé

Le discours sur la mondialisation et son impact sur l'activité syndicale, nous oblige à déterminer le rôle des syndicats à la lumière du partenariat, et la recherche des causes des grèves et de leur relation avec l'activité syndicale en Algérie. Nous allons discuter dans cet article des conditions, et des objectifs de l'organisation syndicale sur le terrain et si elle répond aux revendications des travailleurs de la société industrielle algérienne après son entrée dans l'économie libre et la privatisation et le partenariat, qui a conduit à une nette diminution des salaires des travailleurs et la baisse de leur niveau de vie.

Mots-clés: Syndicat, syndicalisme, mondialisation partenariat, revendication des travailleurs.

المؤلف المرسل: حورية بن حمزة، houriabenhamza@yahoo.fr

مقدمـــة

تعاني العديد من المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر مشاكل صراع وتأزم في علاقات العمل، وذلك يعود إلى سنوات العشرية الأخيرة، بعد تطبيق نظام الخصخصة واقتصاد السوق وبعد الإعلان عن حرية التعاقد وتشجيع الملكية الخاصة مع تثمين الاستثمار المحلي وحتى الأجنبي. تكمن خلفية هذا الصراع في عدة أسباب أهمها تراجع الحماية الاجتماعية لدى الطبقة العمالية الكادحة، ففي ظل عولمة الاقتصاد،أضحت الأهداف والاستراتيجيات للتنمية هي البحث عن المنفعة والربحية والسعي إلى التنافسية في الإنتاج ولا مجال لنفقات مادية ولا عبء للتكاليف الاجتماعية داخل محيط العمل، هذا الأخير الذي يعاني عجزا في التمويل المادي وصعوبة في توفير الإنتاج لمواجهة السوق الأجنبية.إن تبني مبادئ الليبرالية الجديدة وفقا لمعالم اقتصاد العولمة، قد فرض علينا نحن شعوب العالم الثالث، قيما مادية في العلاقات بين الأمم، شملت علاقات الأفراد في تعاملاتهم داخل المنظمة الاقتصادية كالتوظيف والتعاقد والتحفيز... فحتمية هذا التوجه الذي غايته مواكبة التطور الاقتصادي العالمي ومسايرة الثورات المعلوماتية والتكنولوجيات الحديثة قد جعل العمل بمبادئ المعرفية العلمية أمرا إيجابيا لا محالة، لكن الاستراتيجية المعتمدة الحالية في الاقتصاد دفعت إلى تحطيم العامل وامتيازاته الاجتماعية .كما أن التحول الجاري في المسار التنموي للجزائر شأنها شأن باقي الدول النامية، نحو التجارة العالمية كان بتطبيق الحرية المطلقةّ في الاستثمار لكسب المال، وبهدف الرقي بالمستوى الإنتاجي للمؤسسة الإنتاجية الجزائرية، والدخول في اقتصاد السوق ومحيط التنافسية مهما كانت الوسائل، لكن دون مراعاة للجانب الاجتماعي للعامل ولا لمصالحه المادية.

1- إشكالية الدراسة:

إن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الجزائر منذ حقبة الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية للاقتصاد، كانت ومازالت حقلا لتطبيق مشاريع ونماذج تنموية مستوردة. فبعد النموذج الاشتراكي، جاءت استقلالية المؤسسات ثم نمط اقتصاد السوق وخصخصة المؤسسات العمومية والدخول في الشراكة كآليات نظام العولمة الاقتصادية.وتم نقل ملكية الدولة العمومية للقطاع الاقتصادي إلى نظام العمل الحر والملكية الخاصة بأسهم استثمارات محلية وأغلبها أجنبية. وبعد تطبيق هذه التحولات بات الوضع المادي المؤسسة الاقتصادية الجزائرية معقدا، مما انعكس على ظروف عمالها ضمن هذه التغيرات التنظيمية، خاصة في الشأن الاجتماعي للطبقة العمالية، وذلك بانخفاض دخلها وتأخر في دفع أجورها، وأدى إلى تسريح بعض من العمال بأشكال طوعية وإخبارية وتعطل في الخدمات الصحية والاجتماعية من نقل وتأمين ... هذه الوضعية دفعت بالعمال إلى تحدى سلبيات العولمة واقتصاد السوق، وتبنى مطلبية مشروعة لحماية مصالحهم، وللحفاظ على الامتيازات الاجتماعية وتحسين القدرة الشرائية وحماية مناصبهم، خاصة وأن هنالك شريحة واسعة من العمال بات التحول الاقتصادي يهددهم بالتسريح الجماعي في كل الظروف.

وأمام هذه التحديات للرأسمالية الحديثة وللاحتكار اللا متناهي لذوي المال والنفوذ من قبل الشركات الاقتصادية العابرة للحدود، جاء العمل النقابي بإيديولوجية مغايرة لسابقتها، خاصة بعد التحولات التنظيمية والتشريعية التي تضمنت الحرية النقابية واستقلالية العمل النقابي والتي حظيت بها المنظمة النقابية، والتي لها أهمية بالغة في

فض الصراع الاقتصادي وتثبيت الاستقرار العمالي وتحسين وضعية العمال، حيث أثبتت التجارب وتاريخ النضال السياسي دور الطبقة العمالية في الإنتاج، وأهمية النقابات في الدفاع عن مصالح هذه الطبقة.

وبالرجوع الى العمل النقابي في الجزائر، فمنذ تأسيس أول نقابة تأكد ميلها الإيديولوجي للسلطة الحاكمة، حيث قادتها أفكار الولاء والتبعية للنظام وخدمة استراتيجية التنمية الاشتراكية.وهاهي الآن تتحرر بقوانين الاستقلالية والحرية النقابية، لكن منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية والنقابة الرسمية تنحى إلى الطرف الحكومي بخلفية تمثيل العمال والتعبير عن مصالحهم، لتقود المؤسسات العمومية نحو النهج الرأسمالي بخصخصتها وحلها، بل وتعمل على صياغة عقد اجتماعي مع حكومة وأرباب عمل (الباطرونا) لتنفيذ نمط هذا التحول الاقتصادي ممثلة العمال وهي تسعى لحماية مصالحهم في أغلب المؤسسات الاقتصادية، بإقناع الطرف العمالي إلى تطبيق هذه القرارات بشأن امتيازات الإقتصاد المعولم، على أنها حل لا بديل له لتغيير الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد نحو الأفضل.

وانطلاقا من أن المؤسسة الصناعية هي تنظيم إداري واجتماعي، فإن الانعكاسات السلبية للعولمة، ستخص بالدرجة الأولى الجانب الاجتماعي وعلاقات العمل، خاصة في قطاع الصناعة لما له من أهمية استراتيجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد منذ السبعينيات من القرن الماضي، كما كان له مسار استراتيجي في تاريخ الحركة العمالية في الجزائر، بوعيها وقوتها ومكانتها على مستوى المنظمة الإنتاجية والإدارية على حد سواء ساهمت في بلورة خصائص ومحددات اجتماعية للطبقة العمالية الجزائرية.

وبذلك يستدعي مقالنا هذا مناقشة مجموعة من المؤشرات كدخل العامل، ومكانته الاجتماعية وظروف الحماية الاجتماعية، والاستقرار في العمل وطبيعة علاقات العمل وخلفية الصراع الصناعي.كما ارتأينا دراسة هذه المؤشرات في جملتها، حتى نستوفي تحليل ومناقشة النتائج الهامة للعولمة على الطبقة العاملة في الجزائر وعلاقتها بالنقابية والمطلبية العمالية، ومن خلال ما خلفته آليات الخصخصة والشراكة الأجنبية وحرية السوق وغيرها ... على محيط العمل والعامل .

ويمثل العمل النقابي أهمية بالغة في رعاية المصالح العمالية خاصة في وضعها الراهن،لما تخلفه العولمة من انعكاسات خطيرة على الجانب المهني والاجتماعي والتي تهدد مصير الطبقة العمالية في المؤسسة الصناعية الجزائرية، وهذا ما توضحه إشكالية بحثنا لهذه الدراسة، والتي تهدف إلى تحليل الواقع الاجتماعي للعمال والتعرف على حقيقة الممارسة النقابية في الجزائر، وكشف خلفية الصراع وأسباب الحركات الاحتجاجية العمالية التي عاشتها وتعيشها أغلب المؤسسات الصناعية منذ تطبيق الشراكة الأجنبية.

فيمكن توضيح هذه الاشكالية ومحتواها من خلال طرحنا للتساؤل المحوري الآتي:

ما هو تأثير آليات العولمة الاقتصادية على الممارسة النقابية في المؤسسة الصناعية الجزائرية؟

ويتفرع سؤالنا هذا إلى **الأسئلة الفرعية** الآتية:

1- كيف يؤثر اقتصاد السوق وثقافة العمل كآليات العولمة الاقتصادية على المحددات الاجتماعية الطبقة العمالية في المؤسسة الصناعية الجزائرية؟

2- هل يتطور النشاط الاحتجاجي للحركة العمالية في المؤسسة الصناعية الجزائرية بتطور آليات العمل في ظل العولمة؟

3- ما هي وضعية النقابة أمام زيادة الضغط الممارس عليها من خلال آليات اقتصاد السوق والخصخصة المطبقة على المؤسسة الصناعية الجزائرية؟

4- هل أن نشاط النقابة ضمن "الثلاثية" هو تعبير عن حقيقة المطلبية العمالية في المؤسسة الصناعية الجزائرية؟

2- فرضيات الدراسة:

انطلاقا من التساؤلات السابقة الذكر، وضعنا عدة احتمالات في شكل فرضيات، والتي هي مجرد أفكار أو اقتراحات مبدئية نضعها محل دراسة لاختبارها، وهي على النحو الآتي:

"**يقوم اقتصاد السوق على علاقات عمل جديدة ذات تأثيرات قوية على أوضاع العمال الاجتماعية من جهة وعلى العمل النقابي من جهة ثانية**".

وتتفرع الفرضية الأساسية هذه إلى **فرضيات جزئية** وهي:

أولا: تواجه الطبقة العمالية في الجزائر في ظل اقتصاد السوق صعوبات مادية تؤثر على مستواها الاجتماعي: ذلك أن الطبقة العمالية منذ بداية تطبيق آليات العولمة،وهي في تقهقر متواصل لوضعيتها المادية، بانخفاض أجورها وتدني قدرتها الشرائية أمام تحرير الأسعار وإلغاء الدعم الاجتماعي عنها.

ثانيا: مع نظام سوق العمل الحر تتطور آليات المطلبية العمالية من خلال الاحتجاج والإضراب العمالي في المؤسسات الصناعية الجزائرية: نظرا لما يعيشه العامل من استياء مهني واجتماعي بسبب تغير قوانين العمل، ودخول أطراف متعددة من المسيرين (خواص محللين وأجانب) كان اللجوء إلى استخدام أسلوب الاحتجاج والإضراب تعبيرا عن مطالب التحسين للدخل وتوفير ظروف عيش مناسبة.

ثالثا: زيادة الضغط الممارس على النقابيين في ظل علاقات العمل الجديدة يؤدي إلى انحراف النشاط النقابي عن تلبية مطالب الطبقة العمالية: هذا معناه أن معايير العمل في ظل العولمة تجبر أطراف الفاعلين الاجتماعيين داخل المؤسسات على مسايرة هذه المعايير للبقاء في المنصب، حتى ولو كان يخص فئة النقابيين (هنا نقابة الاتحاد العام العمال الجزائريين) الذين يعدون شريكا اجتماعيا يعملون على الحفاظ على الوضع وعلى تهدئة العمال، منذ بداية تطبيق اقتصاد السوق وجل الإصلاحات الاقتصادية، بدل إقصائهم من التنظيم النقابي، فكل ممارسة نقابية مسموح بها تكون مقابل تقنين كل إضراب أو احتجاج.

رابعا: إن نشاط النقابة ضمن "الثلاثية" لا يعبر عن حقيقة المطلبية العمالية في المؤسسة الصناعية الجزائرية: نظرا لما يتعرض له العامل من تهميش وعدم استجابة لمطالبه عبر أجهزة وأعضاء نقابته، والتي تقوم بتقديم الوعود، بسبب تشجيع الرأسمالي ومنحه صلاحيات واسعة داخل التنظيم، فتتراجع القوة التفاوضية للنقابة الرسمية "الاتحاد العام للعمال الجزائريين".

3- أسباب اختيار الموضوع:

تكمن الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع في كون العمل النقابي حقلا هاما في مجال العلاقات الصناعية، وهو من المواضيع التي تستقطب فضولنا الشخصي، وذلك لعدة اعتبارات من بينها أن تخصصنا يتمحور حول علاقات العمل والطبقة العمالية، كما نسعى لدراسة مثل هذه الظواهر السوسيو مهنية ونطاق التنظيمات الصناعية خاصة وأنه يلاحظ في أيامنا هذه تأزما كبيرا في الواقع الاجتماعي في خضم تطور التحولات الاقتصادية الحالية، وبالأخص رصدنا للتحدي الاجتماعي وللاحتجاج العمالي في العديد من المصانع

الجزائرية وعبر الصحف اليومية وبعض المجلات، مما قادنا إلى البحث عن خلفية الحركة العمالية، وعن ظروفها وصعوبات العمل النقابي خاصة في القطاع الصناعي. فالكثير منا يجهل خلفية ذلك الاستياء العمالي الذي يطرح يوميا، بتنوع أشكاله وتجدد النزاعات بتصاعد الاحتجاجات والإضرابات والاعتصام.

وتتلخص أهم الاعتبارات الموضوعية لاختيار هذا البحث في ما يأتي:

– الرغبة في القيام بدراسة ميدانية تسلط الضوء على واقع العمل النقابي في ظل العولمة وآلياتها الاقتصادية، خاصة بعد تطلعنا لعدة مؤشرات تعكس حقيقة الواقع المعيشي المزري للطبقة العمالية حيث نقلت أغلب الصحف الجزائرية (بالأرقام وبالتصريحات) العديد من الإضرابات والاحتجاجات العمالية في العديد من القطاعات الاقتصادية والصناعية خاصة بشرق الجزائر.

– رغبتنا في تحليل تطور الحركة النقابية في المؤسسة الصناعية الجزائرية وتبيان إشكالية العلاقة بين المطلبية العمالية والعمل النقابي.

– محاولة معالجة الحالة الاجتماعية للطبقة العمالية في الجزائر، وعرض محددات الطبقة العمالية في وقتها الراهن. هذه الأخيرة تجبرنا كمتخصصين في علم الاجتماع على أن نهتم بدراسة هذا الواقع الاجتماعي للعمال والبحث عن أسبابه وعن أبعاده.

4- أهمية الدراسة:

أما أهمية هذا العمل فتتمثل في وصف وتحليل لنوع الممارسة النقابية وعراقيل العمل النقابي في ظل حرية العقود والربحية والتنافسية الاقتصادية. وتأتي تحديات العامل في مواجهته المتجددة للرأسمالية ومنع كل الاستغلال الذي تحدثه العولمة، من خلالها تتطور المفاهيم، وانتشار قيم جديدة للحركات النضالية وللصراع القائم بين طرفي هذا النظام، طرف قوى العمل وطرف مالكي رؤوس المال، حيث تنمو الصراعات الطبقية. وتأتي أهمية بحثنا هنا، في محاولة الكشف عن كل تحد تتخذه النقابة العمالية لمواجهة هذا النظام الاقتصادي الجديد، بالسعي لتحسين الظروف المهنية والاجتماعية للعمال ومناقشة مفهومي "العولمة" و"النقابية"، باعتبارهما أحد أهم المصطلحات التي عرفت تطورا مفهميا لا تحدده إلا خصوصية كل مجتمع، ولا تبينه إلا حقيقة الظروف السوسيو مهنية الواقعية لكل مؤسسة اقتصادية، أين يتفاعل كل مصطلح. فالعمل الامبريقيو السوسيولوجي لهذه الدراسة هو الذي يبين العلاقة بين المصطلحين في سياق ما يخلفه كل منهما من آثار على واقع الطبقة العمالية، وعلى معاييرها ومحدداتها، ويحدد مصيرها كطبقة لها خصوصيتها التاريخية والاجتماعية وباعتبارها أوسع شريحة في المجتمع الجزائري.

5- أهداف الدراسة:

أما الأهداف العامة لهذه الدراسة، فيمكن تلخيصها من خلال منطلق بحثنا والمحدد في الآثار التي تترتب عن ظاهرة العولمة الاقتصادية وعن آلياتها المطبقة، وكيفية مواجهة المنظمة النقابية لها، حيث يسعى بحثنا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية بالدراسة وتحليل وتوضيح الأبعاد الحقيقية للموضوع ولأطره النظرية، وتكون الأهداف ذات قيمة ودلالة بتحديد خطوات علمية وعملية والوصول إلى إجابة واضحة لمشكلة بحثنا والتي تشمل ما يأتي:

- ✓ محاولة التعرف على أهم الجوانب السلبية التي تخلفها ظروف العمل الجديدة والمتمثلة في الشراكة الأجنبية والخصخصة وعلى الظروف المادية للعمال وعلى مكانتهم الاجتماعية.
- ✓ تتبع أهم الظروف السياسية والتنظيمية التي أدت إلى تطور النقابية في الجزائر، ومسارها النضالي واتجاهاتها الإيديولوجية في ظل الليبرالية الجديدة.
- ✓ تحديد طبيعة العلاقات المهنية للمؤسسة الاقتصادية في عهد اقتصاد السوق، وانعكاساتها على ثقافة العمل والعمل النقابي.
- ✓ تبيان مدى واقعية العمل النقابي في عهد الحرية والاستقلالية للنقابات في ظل اقتصاد السوق ومدى تجسيدها للمطالب العمالية، في ظل الضغوطات التي يتعرض لها النقابي.

6- منهج الدراسة:

نستدل في عرضنا لمنهج هذه الدراسة بقولنا "إن الطبيعة المنهجية للبحث تقتضي أن يفكر الباحث من البداية في الطريقة التي سوف تعالج بها البيانات من حيث التحليل والتفسير[1].

من هذا المنطلق، خصصنا جانبا هاما من دراستنا للمعالجة المنهجية، ولتحديد نوع المنهج الملائم بهدف الحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة، ويكون اختياره وفقا للإشكالية المنجزة. وتبعا للأسئلة وللصياغة النهائية للمشكلة أي"استنادا لأسلوب صياغة السؤال حيث يمكن معرفة المنهج أو المناهج الملائمة"[2].

وعليه، فلقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي،لأنه المنهج الذي يستطيع أن يلم بوصف كل الظواهر الاجتماعية لمحيط الطبقة العاملة، بشكل موضوعي ومن خلال التحليل وتقنيات البحث العلمية وبرصد الحقائق والمعلومات لهدف مقارنتها وتفسيرها، والوصول إلى تعميمات أكثر واقعية.

"فالمنهج الوصفي هو الاستعانة بكافة الطرق المستخدمة للحصول على المعلومات في الدراسة الوصفية، بل يمكن الجمع بين أكثر من طريقة واحدة مثل المقابلات والملاحظة واستمارة البحث وتحليل الوثائق والسجلات..."[3].

إن الدراسة التي نحن بصدد البحث فيها من الدراسات الوصفية التي تهتم بدراسة الوضعية المتعلقة بطبيعة الظاهرة كما هي في الواقع، وذلك بجمع الحقائق وتحليلها وعرض أبعادها، وعليه فاستخدام منهج البحث المتمثل في المنهج الوصفي التحليلي، بهدف الوصول إلى تحديد بدقة الجوانب المتعلقة بخصائص الطبقة العمالية والوصول إلى إجابات كافية عن أهم تساؤلات البحث، والتركيز على البحث الوصفي في حقل المؤسسة الميدانية يكون بوصف جمهور البحث من خلال: نوع التفاعل وعلاقات العمل داخل المحيط الصناعي ومخلفاتها على سلوك العمال داخل المصنع، "والمنهج الوصفي هو أيضا طريقة من طرق التحليل والتفسير العلمي، للوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية معينة، أو هو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة"[4]. وهنا تأتي المعطيات البيانية التي يتم جمعها والتي تكون موضوع "الوصف" و"التحليل" من خلال قياسات ودلالات إحصائية موضوعية، تساعدنا على الإجابة على التساؤلات، ومعالجة أبعاد العولمة في محيط العمل وعلاقاته وتطور الحركة النقابية، ثم ربطها بالمفاهيم الأساسية لهذا البحث وفرضياته وإثباتها أو نفيها. إن الأسلوب الوصفي مستخدم ليبين طبيعة العلاقات ونوع الممارسات السلوكية بين الأفراد والجماعات بطريقة قياسية محددة حيث "لا يقتصر البحث الوصفي

على جمع البيانات وتبويبها، وإنما يمضي إلى ما هو أبعد من ذلك لأنه يتضمن قدرا من التحليل ثم التفسير لهذه البيانات، ولذلك كثيرا ما يقترن الوصف بالمقارنة ...وتستخدم في البحث الوصفي أساليب القياس والتصنيف والتفسير..."[5].

7- حقل الدراسة والعينة:

يتمثل بحثنا في تحليل الواقع الاجتماعي والاقتصادي للطبقة العمالية وطبيعة الحركة النقابية في الجزائر، وهذا يتضمن حيزا من الحدود لتركيبة بشرية لها إقليمها وحدودها الطبيعية كموقع وكخصائص. وبما أن هذه المجموعة من المبحوثين (أي العمال) مكانها هو المؤسسة الصناعية، فإنها تضم مجتمعا عماليا ونقابيا تجري عليه دراستنا هذه، وكان تحديدنا للإطار الجغرافي لمصانع بشرق الجزائر وهي إقليم صناعي هام حضي بضم أكبر الهياكل الصناعية في الجزائر، خلال مرحلة التصنيع فهي هياكل للصناعة المعدنية والميكانيكية، كما أنها تساهم في التأثير المباشر والكبير على العلاقات الاجتماعية من خلال تكوين طبقة اجتماعية من العمال لها خصائصها ومشاكلها العديدة، وتتمثل هذه المصانع في: **مصنع الجرارات** بقسنطينة **ومصنع الدراجات والدراجات النارية** بقالمة، **ومصنع الأنابيب** بمركب الحجار بعنابة، وكل مصنع يعد بالنسبة لنا كنزا من المعلومات التي تستخدم لغرض البحث (من قريب أو من بعيد) برغم تباينها من الجانب الهيكلي والتنظيمي" فالمؤسسة الصناعية تنفرد بخاصية اقتصادية وجوهرية تتمثل في دورها في تلبية الحاجيات الاجتماعية، فإن هناك من فضل تسميتها حديثا بمصنع المستقبل ... كون مختلف نشاطاتها تتجه نحو السوق أي المستهلك"[6].

ولقد خضعت المؤسسات الصناعية السابقة الذكر لإعادة هيكلة تنظيمية، منها من دخل في شراكة أجنبية ومنها من عرض للبيع ودمجها في مؤسسات ذات الأسهم والتحول نحو الخصخصة، وتضمنت أهداف الدخول إلى اقتصاد السوق، تحسين الإنتاجية وتخليص المؤسسة من ديونها والسعي لتحقيق المنافسة التجارية في الأسواق المحلية والدولية وجلب الاستثمار، حيث تغيرت المفاهيم الخاصة بعلاقات العمل وبثقافة المؤسسة، وانعكست هذه الإصلاحات الاقتصادية على العمل وعلى محيط العمال وعلاقاتهم بالمسير وبالإدارة.

بعد اختيار مجتمع الدراسة كحقل أساسي للباحث، والذي بتعميم النتائج المتوصل اليها. ويعرف هذا المجتمع كونه "جميع الأفراد أو الأشخاص...الذين يكونون موضوع مشكلة البحث ويمكن أن نقول إننا لا ندرس عينات وإنما ندرس مجتمعات، وما العينة التي نختارها إلا وسيلة لدراسة خصائص المجتمع"[7].

ولقد تم اختيار عينة عشوائية من المجتمع الصناعي، حيث إن "الطريقة المفضلة لاختيار عينة ممثلة من أي مجتمع تحت البحث هي إجراء اختيار عشوائي للتأكد من أن هذه العينة ممثلة لذلك المجتمع...ويتطلب أخذ العينات عشوائيا أن كل فرد أو مفردة في المجتمع الأصلي تحت الدراسة يجب أن يتمتع بفرصة متكافئة في الظهور في العينة، وأن هذه الفرصة يجب أن لا تتأثر باختيار أي أفراد.."[8] وفي توضيح آخر فإن "**العينة العشوائية البسيطة** المطبقة في البحث هي عينة من العينات التي تعطي لكل فرد من أفراد المجتمع الأصلي نفس الفرصة ليتم اختياره كأحد أفراد العينة[9].

وبعد اختيار المجتمع الأصلي، قمنا بعملية استخراج النسب فكانت نسبة (10%) من مجموع عمال مصنع قسنطينة المقدر بـ: 826 العينة كانت **83 مبحوثا**، ونسبة التمثيل لعمال مصنع الأنابيب بالحجار بعنابة قدرت بـ (10%) من مجموع 474 فردا العينة كانت **47 مبحوثا**، أما نسبة (40%) فهي نسبة عينة المبحوثين بمصنع

قالمة من مجموع 106 عاملا، فكانت العينة **43 مبحوثا**. وهذه العينة المتغيرة سببها ضآلة الحجم العمالي في هذا المصنع أي مصنع الدراجات والدراجات النارية، فصغر الحجم العمالي يؤثر على محتوى البحث الميداني، لذا قمنا بجمع عدد كافٍ من المبحوثين بتكبير النسبة من (10% إلى 40%) من مجموع العمال لتكون كافية للبحث الميداني والمقدرة إجمالا بـ **173 مبحوثا**[10].

أما بالنسبة لعينة المقابلة فهي تشكل مجموع مفردات "التمثيل النقابي" في المؤسسات الصناعية الثلاثة (حقل بحثنا) فهي مسح جميع النقابيين أي مقابلة كل من له انتماء نقابي في المصنع بوحدة أي مكان الدراسة، حيث يقدم لهم دليل المقابلة وعددهم كان 12 نقابيا: نقابيين اثنين (2) بمصنع الدراجات والدراجات النارية بقالمة، وست (6) نقابيين بمصنع العتاد الفلاحي بقسنطينة، وأربع (4) نقابيين بمصنع الأنابيب بالحجار بعنابة.

8- أدوات جمع البيانات: وتشمل تقنيات جمع البيانات التي تخدم الدراسة في:

أ- **الملاحظة:** تعد هذه الوسيلة بمثابة مرحلة لرصد السلوك الفردي والجماعي، كما هو أثناء ممارسة العمال لأدوارهم المختلفة بشكل روتني وعادي، دون تطبع ولا انحياز أو تقيد بسلوك غير صادق لغرض ما مقصود أو غير مقصود. ذلك أن الملاحظة تنفي اصطناع ظروف السلوك. وعليه قام الباحث بتسجيل بعض الملاحظات خصت حقل الدراسة من ظروف المحيط الفيزيقي للعمل التي تبين ظروفا صعبة، كصناعة التعدين والحدادة، التي توصف بالتدهور في المحيط (من حيث الإضاءة والتدفئة والرطوبة ...) مع فراغ كبير في الحجم الإنتاجي الذي يقوم به العمال كمنتجين مع انعدام لوسائل الأمن (كالقفاز والأحذية الخاصة والنظارات...) هذا خاصة في مصنع قالمة. أما باقي المصانع فملاحظة سلوك العمال المطبوع بالانضباط والصرامة أثناء العمل الإنتاجي، لكن لوحظ استياء عمالي لتأخر الأجور أدى إلى نوع من العلاقات الرسمية والمعقدة فيما بين العمال والإدارة، وانعدام التفاعل فيما بين العمال في صرامة الآداء وجدية المسؤولين. ولقد أفادت هذه الملاحظات البحث بالابتعاد عن بعض الأخطاء التي قد تقع في نتائج الدراسة، كما تساهم الملاحظة في تصحيح المعلومات المغلوطة والنقائص التي تكون قد جمعت بطريقة أو بأخرى. فالملاحظة هي "الطريقة التي لها القدرة على مراقبة سلوك الفرد الواحد وتفاعلاته الاجتماعية والجماعة الاجتماعية والطبقة والمجتمع العام، أي أنها وسيلة صالحة لجميع المعلومات في الدراسات القريبة وبعيدة المدى"[11].

ب- **المقابلة الحرة:** "هذا النوع من المقابلة يترك المجال للمبحوث للتعبير بكل حرية عن آرائه واتجاهاته ومشاعره ويمتاز هذا النموذج من المقابلة بوفرة الأسئلة وتنوعها وعدم انتظامها"[12]. فمن هذا المنطلق سعينا إلى استخدام هذا النوع من الوسائل لما له أهمية في بحثنا، وذلك لتمكيننا من جمع المعلومات حول موضوع النقابية وعلاقتها بالعولمة، وكانت في البداية مع المسؤولين عن مصلحة الموظفين في مؤسسات البحث لجمع البيانات حول ظروف العمل، وتاريخية المؤسسة، وواقع الإنتاج وطبيعة الشراكة الأجنبية ورأس مال المؤسسة، وإحصاءات الموظفين والعمال. ثم اتخذت المقابلة شكل دليل بحث، مضبوطة بأسئلة موجهة إلى ممثلي العمال من نقابيين في مؤسسات البحث، وكان هذا النوع في شكل محاور مصنفة إلى عدة أسئلة مفتوحة تتضمن المحاور الأساسية: نوع النشاط النقابي في كل مؤسسة، والعراقيل والضغوطات التي تواجه النقابي في ظل مجريات العمل في نظام اقتصاد السوق والشراكة الأجنبية، وعلاقة العمل النقابي بالمطلبية العمالية.

جـ- الاستمارة: هي أساس لأي بحث سوسيولوجي له غاية جمع المعلومات الأساسية من مصدرها والتي تعبر عن فرضيات البحث، من هنا قمنا بإنجاز أسئلة الاستمارة بالمقابلة مقسمة الى محاور أساسية هي كالآتي: **المحور الأول** حول بيانات المبحوثين من حيث المعلومات الشخصية أما **المحور الثاني** فهو عبارة عن ظروف العمل والعمال الاجتماعية في ظل العولمة **والمحور الثالث** يتمحور حول النشاط النقابي في المصنع، وأخيرا **المحور الرابع** خاص بالمطلبية العمالية أسبابها وأهدافها.

9- المفاهيم الأساسية:

* **النقابة:** النقابة العمالية هي الشكل التنظيمي والقانوني، الذي يهدف من خلاله العمال حماية مصالحهم المشتركة بالتكتل والتماسك عبر النضال المطلبي. ويرجع نشأة أول نقابة إلى نموذج "الحرفية"[13] حيث تقوم هذه النقابة بالتعبير عن غاية الطبقة العمالية في إصلاح وضعها أو التغيير منه ومشاركتها في التسيير، كما تشكل قوة ضاغطة على صاحب ورب العمل، لصالح العمال الأجراء، الذين يسعون للدفاع عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية من كل أشكال التهميش والاستغلال الرأسمالي.

ويعرف "**آلان توران**" **Alain Touraine** النقابة العمالية بأنها منظمة تناضل من أجل تحسين الأجور وتوفير الأمن والتوظيف، وهي ضد أوتوقراطية أرباب العمل[14].

وتعرف النقابات العمالية بأنها "اتحادات للعمال الذين يعملون في مهن معينة، تهدف هذه الاتحادات إلى تنظيم شؤون العمل والدفاع عن مصالح العمال وتحديد الأجور وظروف العمل وشروطه، وكل ما يتعلق بشؤون العاملين من أعضاء النقابة"[15].

* **الممارسة النقابية:** فالكلمة الأصلية كلمة فرنسية **Syndicalisme** و"تعني حركة النقابات، وتستخدم بمعنيين هما: المعنى الأول على أن النقابية نظرية أو مذهب اجتماعي أو حركة تهدف إلى أن نقابات العمال لها دور في إدارة المؤسسة بالنسبة للمجتمع الاشتراكي، والمعنى الثاني النقابية هي الفعل لحركة النقابة داخل المصنع[16].

وتجسد **الممارسة النقابية** أهدافا مطلبية تتعلق بـ: الارتقاء بالمستوى المهني للعمال، وتشجيع المنافسة بين المنتجين ورفع المستوى الصحي والاجتماعي للعمال الأعضاء ولعائلاتهم، والمشاركة في مناقشة المشروع، وإطلاع الطرف الإداري على مشاكل العمال وتحويلها الى مطالب، كما تتحدد قوة النقابة وقدرتها في العمل النقابي وفي التفاوض، وذلك بفرض المطالب على الجهة المعنية (من أرباب العمل أو السلطة الإدارية). إن قوة النقابة تكون تبعا لعدد أعضائها والتماسك العمالي، وبمدى ارتباط هذه المسألة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للعمال ولمحيطهم، فالعمل النقابي يقوي من مكانة النقابة و"بنجاح النقابة يرتفع عدد المنتسبين إليها."[17]

* **العولمة:** إن تعريف العولمة الاقتصادية قد يبدو واضحا في الجوانب المادية والاقتصادية حيث نجد تعريفها يشمل المجال الاقتصادي والمالي، فالموظف لعبارة عولمة اقتصادية يدل في حقيقته عن معنى واحد يخص الميدان الاقتصادي فحسب، أي "أن العولمة اسمها يدل عليها، فعولمة الاقتصاد تعني جعل الاقتصاد الليبرالي الغربي الحديث يسود العالم، بعد إعادة هيكلته وإعداده للمنافسات الشرسة وبعد إعداد ظروف عولمية متماثلة للأسواق الحرة التي تتعولم"[18].

فلا توازي العولمة بين الإنتاج المحلي والاستثمار الأجنبي، وبين القيم العامة العالمية والنظم الاجتماعية الخاصة، حيث تذوب خصوصية كل مجتمع ضمن الإطار العالمي للإنتاج والتسويق وغيرها من مجالات التبادل الاقتصادي،التكنولوجي والثقافي.

ولكن هذه الاقتصادية لنظام العولمة تتعدى إلى "التعبير عن التمركز والهيمنة في السوق والسلعة، أو الاستثمار والرأسمالية والاختراق أو كذا الغزو والاكتساح"[19].

وكما يجسده المنطق المادي للعولمة والتي تسعى لخدمة مصالح الاقتصاد لدولها ومنطلقها الدول الغربية، وخاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية، فإن العولمة في المؤسسات الأمريكية يختلف وضعها عن غيرها من المؤسسات الاقتصادية العالمية، وذلك بحسب الحالة المالية لكل دولة، فشركاتها تعمل على التمويل الخارجي وتخطط مشاريعها للبحث عن فرص أفضل، لتحقيق مصالحها على حساب باقي أقطار العالم، هذه الأخيرة، تعاني العجز وتسعى لتمويل واستثمار خارجي قصد التنمية وتحسين مكانتها الاقتصادية. وهنا يقول "**ميشيل كلوغ**" إن الوجهة الأمريكية تتيح للعولمة مزايا هائلة لكن الأمريكيين يخشون فقدان هويتهم ومكانتهم كقوة كبرى، ونحن بعيدون عن أمركة العالم التي يستنكرها الأسيويون والأوربيون[20].

* **الشراكة الأجنبية:** فهي آلية من آليات تطبيق اقتصاد العولمة فهي "وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف القرن العشرين تقريبا إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي في بداية عولمة الإنتاج ورأس المال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالي وعلاقات الإنتاج الرأسمالي"[21].

فالعولمة بهذا العمق الاقتصادي والمالي تنطوي على تعيين مكاني وزماني، أما المكاني فهو الانتقال الجغرافي من المجال الوطني أو القومي إلى المجال الكوني، والزماني هو حقبة بعد الدولة القومية، والعولمة تعني أيضا "الانتقال بالمعارف والصناعات والأفكار والأنماط الثقافية من المجال الوطني إلى المجال العالمي، كما أنها في ذات الوقت تعني الانتقال من مفهوم الدولة القطرية إلى مفهوم الدولة العالمية "[22].

وتعني الشراكة الأجنبية محاولة إيجاد أجنبي له كفاءة وخبرة ورؤوس أموال لمساعدة الشريك الجزائري المحلي على جمع وتحصيل رأس المال والفعالية في الإنتاج في قطاع ما، ومن أشكال الشراكة نجد الشراكة التقنية المتمثلة في تبادل المعارف من خلال تحويل التكنولوجيا والخبرة الأجنبية للعمل بها فهو يتعلق بذلك الاستثمار الذي يهدف إلى جلب رؤوس أموال أجنبية للإسهام في تدعيم وإنشاء مشاريع استثمارية في قطاع اقتصادي معين، وقد يكون وفق عقد بين مؤسسة محلية ومؤسسة قائمة في إنتاج واقتصاد آخر قادمة من بلد أجنبي، تحدد وفقه حصة الانتفاع لكل منها في الجزائر، وتطبق على شكل اتفاقيات مزدوجة وأحيانا متعددة بين أكثر من شريك.

* **الطبقة العمالية:** مصطلح استخدم في التحليل السوسيولوجي للمجتمعات الرأسمالية، فهي ذلك التدرج الاجتماعي على أساس ملكية وسائل الإنتاج، ويعتبر التجمع لأعضاء الجماعة في طبقة، بأنه تجمعهم سمات اقتصادية واجتماعية وثقافية يصبح ذلك عبارة عن انتمائهم لطبقة اجتماعية محددة. ومن هذه المقاييس تتميز الطبقة باستحواذها على عنصر أساسي هو الملكية سواء ملكية رأس المال الصناعي أو التجاري أو المالي لتحديد نوع الطبقة، ويعد الاستغلال الممارس من قبل الطبقة المالكة تحديدا لنوع علاقات الإنتاج، وكذا إن "الإنتاج

الاجتماعي قائم على تعدد الأنماط الإنتاجية"[23]. فهذه الأنماط هي التي تشكل إما طبقة غنية بورجوازية مالكة ولها النفوذ أو طبقة اجتماعية غير مالكة مستغلة.

ولا يرتبط مصطلح الطبقة الاجتماعية بالمصطلح الثوري الماركسي وحسب، بل هو مصطلح استخدمه العديد من علماء الاجتماع في تحديد تطور المجتمعات وأنظمة العمل وعلاقاته، بعد الثورة الصناعية وخاصة بفضل انتعاش الرأسمالية الصناعية، وتوظف كمصطلح للإشارة إلى أن "المجموعات الاجتماعية التي تتمتع بوضع اقتصادي وبمصالح متشابهة وبمستوى معين، فالمجتمعات الحديثة جميعها تتألف من مجموعات متميزة حسب مواردها وسلطتها ووضعيتها وامتيازاتها"[24].

10- الدراسات السابقة:

تعد الدراسات والبحوث السابقة مرحلة هامة في أي بحث أكاديمي، حيث تمكن الباحث من استخدامها للاستعانة بوقائع تلك الدراسات وما توصلت إليه في تدعيم الجانب النظري والاستفادة من المناهج المستخدمة، وتسهل على الباحث خطوات إنجاز بحثه وعلى تحديد المصطلحات والمفاهيم العلمية للبحث وتوجهه منهجيا، بالاطلاع على مختلف التقنيات البحثية والأدوات المستخدمة في جمع البيانات وفي عرض النتائج المتوصل إليها بتقنيات حديثة إحصائيا. كما تساعد نتائج الدراسات السابقة الباحث على فهم أسباب مشكلة البحث[25].

والرجوع إلى الدراسات السابقة هي خطوة أساسية للتعرف إلى مختلف الأبحاث ومحاولات التنظير التي تتعلق بموضوعنا، وهي كلاسيكية في مضمونها والمتمثل في معالجتها لموضوع النقابة العمالية والحركة النقابية، وتعد حديثة في جانبها التطبيقي المتضمن مسار العولمة ونتائجها على الطبقة الشغيلة.كما أن موضوع العولمة مطروح في العديد من المجالات العلمية الأكاديمية، ومع قلة البحوث والدراسات السوسيولوجية وخاصة الامبريقية المعالجة لوضعية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل نظام العولمة، ويتطلب منا العودة والاستعانة بالمراجع والبحوث الأجنبية، والاطلاع على ما توصلت إليه من نتائج لها صلة ولو من بعيد بموضوع بحثنا.

أ- الدراسات الأجنبيـة:

*** الدراسة الأولى: دراسة بيفرلي سيلفر(Beverly silver)**[26]وهي باحثة في علم الاجتماع صدرت بجامعة "جون هويكنس" بالولايات المتحدة الأمريكية، ومؤلفة كتاب:

Forces of labour, workers movements and globalisation, since 1870 الصادر عن منشورات جامعة كامبردج سنة 2005 وهي دراسة "نقدية" للفكرة التي مؤداها أن سيرورة العولمة تضعف على نحو لا رجعة فيه الحركة العمالية والنقابية في عصر العولمة. حيث توضح فكرتها هذه بقولها: إن حركية رأس المال الجغرافية تجر معها طبقات عاملة جديدة، وتؤدي إلى حركات عمالية قوية.

والجوانب الإيجابية في الدراسة هي ربطها بين تغيرات تنظيم العمل وتحديات الحركات العمالية، من خلال تحليل الأطروحة الآتية: أن الرأسمال الذي يتشكل هو إنتاج شرط نفيه.

– أما نتائج هذه الدراسة فإنها تتضمن المنهج المقارن لما تضمنته تجارب العديد من الحركات العمالية في قطاع الصناعات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفي دول أروبية والهند، وتؤكد في هذه الدراسة على أنه في أوروبا وخلال عشر إلى خمس عشرة سنة الأخيرة، أدت الاضطرابات في مصانع القطاع الثقيل إلى تجميد العديد من مواقع العمل ولكونها تعمل على خط التجميع (travail a la chaine) حيث يتم بالفعل توقف التموين فيما بين

قطاعات الإنتاج، ومنه إحداث خسائر للمستثمر ولأصحاب الشركات الضخمة، وكذلك خصت إضرابات قطاع النقل الذي يتوقف عليه العمل بمقياس (في الوقت بالضبط) وهنا ترى هذه الدراسة قوة الطبقة العمالية في تماسكها وتحدياتها بفضل حجمها، وانتشار وحدات العمل في العديد من المواقع بسبب العولمة ومنه تؤكد الباحثة على أن للعولمة إيجابيات في بعث حركة نقابية واسعة وعلى قوة قدرتها التفاوضية.

*** الدراسة الثانية: لريتشارد شاوكفسكي (Richard Chaykovsky) وأنتوني جيلز (Anthony Giles)** وهي بعنوان[27]: **et les relations industrielles Mondialisation ,le travail :**

تناولت هذه الدراسة تحليلا نظريا حول طبيعة العمل في ظل العولمة ومقاييسه، ثم عرضت أهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي واكبت التوسع في اقتصاد السوق منذ نهاية الثمانينيات. وشملت هذه الدراسة أيضا تحليلا سوسيولوجيا لنوع العلاقات الصناعية في المرحلة الراهنة وتفسير وضعية قوى العمل من الجانب التكنولوجي ومن حيث التأهيل العمالي ونوعية الإنتاج والجانب التشريعي.والأمر الذي توصلت إليه الدراسة هو أن العمل في ظل العولمة يزيد من استغلال العامل وبالتالي خدمته للرأسمالي بشكل لم تشهده الرأسمالية من قبل.

أما المنهجية المتعلقة بهذا العمل هي عرض لبحث تحليلي خاص بنوع العلاقات الصناعية، قاعدته نقابات عمالية في كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية وتجيب عن صراعها وتحدياتها لمنافسة الشرسة للسوق الحرة، وتوضح دورها في النضال النقابي في العديد من المصانع التي كانت حقلا للإضراب والاحتجاج.

والنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة تشمل النقاط الملخصة الآتية:

1- إن الاستثمار والتوسع في حركية تنقل رؤوس الأموال،هو أحد أهم المؤشرات لهذا التحول الاقتصادي في العالم والذي استوجب تطورا هائلا في التكنولوجيات المستعملة في نظام العمل.

2- تأثير التكنولوجيات الحديثة بدورها في صيرورة الإنتاج وبالتالي تأثيرها في فعالية العلاقات الصناعية داخل التنظيم.

3- على مستوى الماكرو اقتصادي ساهم التطور التكنولوجي في تطوير اقتصاد الإعلام ووسائله في الدول الصناعية بشكل لم يعرفه التاريخ سابقا.

4- يوصف التطور التكنولوجي والمعلوماتية لعهد العولمة هذا والمجسد في مجموعة من التحولات الجذرية في علاقات العمل داخل المؤسسة الصناعية يوصف بالمعقد والضخم.

5- أمام هذه التحولات الاقتصادية في نظام العمل والتطور السريع في التكنولوجيا، تواجه الطبقة العمالية تحديات كبرى وأهمها القيود المفروضة على الممارسة النقابية، بسبب توسع فعالية المنافسة في الإنتاج مقابل التقليل من الموظفين والعمال، وتحديد معايير العمل من خلال حتمية التأهيل بأقل أجور.

6- التحول الاقتصادي قلص من علاقات المؤسسات الإنتاجية والصناعية خاصة مع الدولة، وموظفيها من خلال تشريع العديد من القوانين لتثبيت العولمة والتنافس في سوق الإنتاج، مثل نظام التقاعد، والضمان الاجتماعي (كنموذج هنا كندا). وفي خلاصة هذه الدراسة إشارة إلى أن العمال يواجهون صعوبات ولا يستطيعون مسايرة هذا التحول.

***الدراسة الثالثة : ل"كريستيان ليفسك" Christian Levesque بعنوان Mondialisation et Pouvoir des Syndicaux Locaux le cas de l’industrie Automobile au Mexique** هي عبارة عن بحث حول واقع

وقوة النقابات المحلية في مصانع السيارات في المكسيك[28]. وهي تبرز انعكاسات العولمة على العمال وعلى وضعيتهم السوسيو اقتصادية ودور النقابة ومدى تأثيرها على علاقات العمل الصناعي.

اعتمدت هذه الدراسة على فرضية أساسها أن ديناميكية اقتصاد السوق وما صاحبه من تغير في تشكيلة البنى في الصناعة الميكانيكية وخاصة صناعة السيارات لها سلبيات اجتماعية. وشملت الدراسة بحثا ميدانيا في أضخم صناعة بالمكسيك ببحث على 8 مصانع منها مصانع مكسيكية وأخرى لها فروع تابعة لها في دول أخرى. وتمثلت النتائج المتوصل إليها في الآتي:

– إن العولمة جزأت العمل الصناعي ووحداته وأدخلت تعديلات هيكلية وتنظيمية على المؤسسات الصناعية كضرورة للدخول في اقتصاد السوق، مما أضعف قوة التضامن العمالي ومنه إضعاف للنقابات.

– إن اقتصاد السوق وتوسعات المشاريع الاستثمارية لأضخم الشركات في صناعة السيارات قد أدى في فترة بين 1980–1990 إلى إضعاف إنتاجية الصناعة المحلية، وتقليص موظفيها بهذا القطاع بفعل الإغلاق والحل.

– تقلص القدرة الشرائية للعمال، بسبب تقلص نسبة الأجر إلى (40%) عن باقي العمال في المؤسسات الجديدة اليابانية والأمريكية.

– ضعف الممارسة النقابية وصعوبات أداء العمل النقابي المطلبي وذلك أمام تحديات الطبقة العمالية لمواجهة الاستغلال والتهميش بسبب تنامي فرص العمالة أجنبية.

ب– الدراسات العربية: من بين هذه الدراسات النظرية والميدانية ما يلي:

*** الدراسة الرابعة: لـ "محسن بن شيبان "حول النقابات والعولمة[29] بعنوان:**

Les Configurations et les Acteurs de la Mondialisation:Syndicats et Mondialisation

حيث تناول الباحث في هذه الدراسة محاور عدة حول موضوع العولمة وعلاقتها بالحركة النقابية في العديد من الدول منها مصر والمغرب والجزائر وبورندي وجزر موريس.ويعتمد الباحث على استخدام الإحصاءات الكمية حول الإضرابات التي خصت المؤسسات الاقتصادية بهذه الدول، ومن المحاور المعالجة في هذه الدراسة أيضا:

– تحديد ماهية العولمة وآلياتها.

– استراتيجية الفاعلين في العولمة.

– العولمة الضد –إنسانية والضد – النقابية.

واستخدم المنهج التحليلي الإحصائي وعرض بالأرقام، حقل التطبيق النقابي وتسجيل عدد العمال الموقوفين عن العمل (بالتسريح العام) وعدد المسجونين من النقابيين،وكذا تحديد أهداف المطلبية النقابية في هذه الدول وظروف عملها.

وتبين هذه الدراسة العنف المستخدم ضد النقابيين في العديد من الدول، و يجسد هذا عنصرا هاما في بحثنا حول مسألة "الضغط الممارس على النقابات" وعرضها لأنواع النقابات المضادة للنقابات الرسمية في العديد من الدول الافريقية، ودور السلطة في رفض تسجيلاتها كمنظمات نقابية وفقا للقانون، الذي يرفض طلبهم بشرط أن يتعدى الانتماء إليها نسبة (20%) فهذه الدراسة تحلل واقع العمل النقابي والصعوبات التي تواجه النقابيين، وتحدياتهم للعولمة ولاستغلال الشركات الاقتصادية الكبرى.

* **الدراسة الخامسة: لـ"سماهر محمد ناصر"**[30] موضوعها: "الإدارة في مواجهة تحديات العولمة"، وفيها نرى أن مشكلة البحث تتمثل في أن ظاهرة العولمة هي ظاهرة اقتصادية واجتماعية متناقضة في مضمونها، تحمل بذور التطور والتقدم التكنولوجي. ولكنها تحمل معها أيضا نتائج سلبية تؤدي إلى تهميش الدول التي لا تستطيع مواجهتها بالوسائل العلمية الصحيحة، وتمثلت أهداف دراستها هذه في تبيان ماهية "ظاهرة العولمة" وآثارها السلبية وانعكاساتها على الشركات والمؤسسات الاقتصادية المحلية، وتعلل الباحثة إشكالية قلة الوعي والإدراك بالآثار السلبية التي تخلفها العولمة في المجال الاجتماعي والثقافي، وتحلل مدى أثرها وخطورتها على الفرد، وعلى المجتمع كله.

أما منهج البحث، فكان استخدامها لمنهج المسح الإحصائي.

وفرضية البحث كانت كالآتي: "إن التغيرات الحاصلة في السوق العالمية في ظل العولمة لها انعكاسات وآثار على نشاط أي مؤسسة في الدول النامية".

فمجتمع وعينه البحث ينطوي على 4 شركات عامة وخاصة،حيث تم توزيع 20 استبيان في كل شركة على المدراء ورؤساء الأقسام والعمال.

ومن نتائج هذه الدراسة أن العولمة تفتح المجال لدخول السلع الأجنبية لمنافسة سلع الدولة والقطاع العام التي لا تستطيع الوصول إلى المنافسة، الأمر الذي يؤدي إلى خسارته والتفكير بتصفيته أو خصخصته مما سيؤدي إلى حالة مخيفة من البطالة، لا سيما في ظل التقدم الهائل في عالم التكنولوجيات الحديثة.

جـ- الدراسات الجزائرية: نستعرض البعض منهافي الجزء الموالي:

* **الدراسةالسادسة: لـ"عثمان شريط"**[31]: **Mondialisation et Stratégie industrielle ;cas de l'Algérie**

كانت حول موضوع العولمة واستراتيجيات التصنيع –حالة الجزائر- وهي طرح لفكرة الدخول إلى قوانين واتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة GATT والعمل وفقا لمعايير اقتصاد السوق، وتحليل التغير التنظيمي للقطاع الصناعي منذ تطبيق الإصلاح الاقتصادي الجزائري، وتم عرض إشكالية التنمية على المدى البعيد وفقا لديناميكية السوق العالمية، كما طرحت عدة معوقات وشروط تحقيق ذلك التوافق.

أما عن نتائج هذه الدراسة التي كانت في الميدان الاقتصادي المعتمد فيها على قوانين منهجية تخص التحليل الماكرو- اقتصادي،أن مشروع التنمية واستراتيجية التصنيع في الجزائر الذي أخذ مراحل تاريخية من المسار التنموي في قطاع الصناعة،قد فشلت في المرحلة بين سنوات (1967-1990) مما أجبرها على الدخول في اقتصاد السوق، وتطبيق نظام الخصخصة والشراكة الاجنبية، لكن الفشل التنموي جعل أغلب المؤسسات الصناعية تواجه صعوبات لمواكبة الدخول في الإصلاحات الاقتصادية الحالية.

* **الدراسة السابعة: "السياسة الاتصالية للنقابة في ظل اقتصاد السوق من إعادة الهيكلة إلى الشراكة"** [32] تناولت هذه الدراسة جوانب الاتصال النقابي ومدى فعاليته في التنظيم، واعتمدت على بحث ميداني في مؤسسة (ميتال ستيل) بمصنع الحجار بعنابة، كان التخصص في الجانب الاتصال والإعلام كما تميز البحث بتحليل دور وسائل الاتصال المستخدمة في المؤسسة من قبل النقابة اتجاه العمال، وشكلت توضيحا للتجربة الجديدة لأعمال النقابة بالاتصال بالإدارة وبالشريك الهندي من جهة وبالطرف العمالي من جهة ثانية.وكانت إشكالية الدراسة في

الصياغة التالية: ماهي السياسة الاتصالية التي تبنتها النقابة في إعادة الهيكلة إلى إبرام عقد الشراكة مع مجمع (اسبات الهندي)؟

توصلت الباحثة إلى العديد من النتائج، بعدما أجرت دراسة ميدانية (بالمؤسسة السابق ذكرها) على ممثلي النقابة من أمين عام وأعضاء المكتب التنفيدي والمجلس النقابي والفرع النقابي بالولاية وتمثلت أسئلة الاستمارة في مسائل تخص مفهمية الدور النقابي، ومواقف النقابة من التوجه الاقتصادي وأسئلة تخص قنوات الاتصال بين النقابة والعمال، وكان المنهج المستخدم الوصفي التحليلي وأهم النتائج كانت:

– تشكل النقابة خلية اتصال سرية تعمل على تحسين الوعي العمالي لتدافع عن حقوق العمال.

– الاتصال بين مختلف النخب النقابية والتوصل إلى عقد جمعية عامة والاتفاق على إضراب شامل غير محدود للدفاع عن مصالح العمال والاعتراف بأول قائمة حرة جديدة لنقابة 1989.

– كان الإضراب أسلوبا اتصاليا جديدا وهو من أنجع الوسائل في التواصل داخل المنظمة.

–اتخذت النقابة أشكالا متنوعة من الاتصال مع القاعدة العمالية، لإقناعها بالقواعد المعمول بها في مجال الشراكة، ولحل النزاعات، من خلال النشرات والملصقات والبيانات لإزالة الشائعات، وكذلك من خلال بريد النقابة والمذكرة الإعلامية وكانت عبارة عن نشرات توزع على العمال لتقبل "الشريك الهندي" والتحفيز على تنفيذ المشروع الإنتاجي وبالتالي لعبت النقابة في تلك الفترة، دور الوسيط بين الإدارة والعمال لتنفيذ إجراءات الإصلاح دون صراع مع العمال.

*** الدراسة الثامنة:**

دراسة نعيم بومقورة بعنوان:" السياسة النقابية اتجاه الأجور"[(33)]: أجريت هذه الدراسة بمؤسسة إسبات بعنابة، ولقد هدفت لدراسة واقع العمل النقابي من خلال البحث في الكيفية التي تتبعها النقابة في المؤسسة الجزائرية، اتجاه أجور العمال وتحسينها في مؤسسة البحث "إسبات"، من خلال فرضية صاغها الباحث ومفادها: أن للنقابة استراتيجية واضحة اتجاه مطلب تحسين الأجر.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتفسير البيانات التي يتم جمعها من استمارة البحث كانت موجهة لعينة من النقابيين. ولقد شملت العينة 40 نقابيا يمثلون عمال المؤسسة السابقة الذكر، وركز الباحث في دراسته على الأجر ورفع المستوى المادي والاجتماعي للعمال، وعلاقته بالرضا العمالي في العمل وباستقرار العامل في وظيفته.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يأتي:

- أن الأجر هو أساسي لحياة العامل ولأسرته.
- يحتل الأجر المطلب الأول في لائحة المطالب العمالية.
- المطالبة برفع الأجور يكون غالبا عن طريق أسلوب الاحتجاج والإضرابات والتي غالبا ما تنتهي بالتفاوض مع الإدارة وتحقيق الاتفاق بين الإدارة وممثلي العمال.

أن للنقابة دورا هاما في تحقيق الرضا الوظيفي وخاصة الاستقرار في العمل، فكلما كانت سياسة النقابة واضحة كلما كانت ناجحة، وتقود نحو فض الصراع وحل مشكلات العمال.

11- عرض نتائج الدراسة ومناقشتها: نحاول في عرضنا هذا استخلاص بعض النتائج الهامة التي توصلت إليها دراستنا التي شملت عدة مؤسسات صناعية بين 2010/2009 وذلك على شكل محاور وهي كالآتي:

أ- الظروف الاجتماعية والمهنية للعامل:

- متغير الأجر وعلاقته بالمستوى المعيشي للطبقة العاملة في الجزائر في ظل العولمة، فإن التوزيع النسبي لمستوى الأجور الخاص بمفردات البحث كان متفاوتا، إلا أنه يتوزع لدى أغلبهم في فئة 20000 د.ج و25000 د.ج وذلك بنسبة 43.35% من المبحوثين. ويضاف هنا عامل التخصص والأقدمية في العمل بالإضافة إلى وجود فئة الذين يتقاضون أجرا محدودا بين 10.000 د.ج و15.000د.ج بنسبة 7.51% من العمال المتعاقدين في مصانع البحث الثلاثة، ووجدنا أن الطلب المتكرر في إجاباتهم يتمحور حول مسألة التثبيت في المنصب وتحسين أجورهم.ويؤكد العمال أن مداخليهم ضعيفة، لا تكفي للمعيشة، فيضطرون إلى العمل في مواقع أخرى كالتلحيم في القطاع الخاص.

- أن أغلبيية المبحوثين من العمال قد وضحوا أن ما يتقاضوه من أجر يعد أقل من حجم المصروف الشهري الذي يستهلكونه، وهذا استنادا إلى ظروف المعيشة التي ترتفع يوما بعد يوم خاصة مع تحرير الأسعار، وزيادتها بصورة مرحلية متصاعدة، فنسبة الذين يجيبون بأن المصروف أكثر من الأجر كانت (64.73%) وتكاد تكون النسبة مطلقة، بإضافة احتمال أن المصروف يساوي الدخل وهي (29.47%) أي أن العامل لا يستطيع ادخار جزء من أجره فهو ينتظر الأجر أسبوعا وأحيانا أسبوعين، قبل وصول تاريخ الدفع على حد تعبير بعض المبحوثين، ويؤكد البعض منهم، مسألة اقتناء الدواء والمصاريف الطارئةالتي تعترضهم من المحلات خاصة بعد إلغاء الدعم الحكومي عن العديد من المواد الغذائية والاستهلاكية. وهنا فالانتماء العمالي إلى الطبقة الكادحة التي لا تملك سوى قوة عملها للعيش، يجسد معيار الأجر أساس المستوى المعيشي لها في غياب الخلفية المتعلقة بالأصول والملكية والانتماء لنسب معين، فهي لا تعد شرطا في تحديد الانتماء الطبقي لبحثنا هذا بل يعد التركيز على العامل المادي خاصة .

- أما عن طبيعة الظروف المعيشية في ظل اقتصاد السوق فقد كانت صياغة احتمالات السؤال بطريقة قياس دقة الإجابة والتعرف على حقيقة الشعور العمالي بظروف المعيشة، وتباينت الإجابات فكانت الفئة التي اختارت الإجابة باحتمال "لم تتحسن إطلاقا"وذلك بنسبة (31.79%) يضاف إلى ذلك العمال الذين أجابوا بأنه "لم تتحسن الوضعية المعيشية" وذلك بنسبة (30.63%) ويعود الحديث عن العمال الذين يعيشون تباطؤا في دفع الأجور، ويؤكد أحد المبحوثين على "أن اقتصاد السوق هو اقتصاد يطبق قانون الاحتكار بحيث لم نلاحظ ولو مرة انخفاضا في سعر السلع بعد ارتفاعها".

ب- نوع النشاط النقابي في المؤسسة: نجد ضرورة تحديد مصطلح العمل النقابي الذي يشكل محور بحثنا من قبل العمال أنفسهم، وهي آراء تعبر عن فهمهم للعمل النقابي وفي نفس الوقت موقفهم من هذه المنظمة، ولقد قيدنا هذه التعريفات باحتمالات متعددة، فكان تعريف العامل للمنظمة النقابية على أنها حركة عمالية تعمل على تماسك العمال وتحقيق مطالبهم وهذا بنسبة (38.65%) وفي موقف آخر يختار المبحوثون تعريفها بأنها شريك للإدارة في عملية التسيير وذلك بنسبة (37.11%) فالنقابة حسب رأيهم كانت هيئة إدارية وتعد من خلال المواثيق (السابقة) شريكا أساسيا في المصنع في اتخاذ القرار بالمشاركة في التسيير من خلال المجلس العمالي وأيضا اللجان

الدائمة، ومازالت تمثل شريكا في التسيير حسب رأيهم ووفقا لقوانين العمل الحالية. كما يعتقد البعض الآخر بأن النقابة هي تنظيم سياسي عمالي يسعى لتنفيذ مصالح فئة من المناضلين في السياسة للانتماء إلى حزب سياسي. ومن خلاله يمثل العمال أنفسهم في الحكومة للتفاوض وللدفاع عن حقوقهم خاصة في تحديد الزيادة في الأجور،وذلك بنسبة (17.01%).

- يعتقد العمال المبحوثون أن الدور الذي تقوم به النقابة في المصنع مع اختيارات متباينة كونها تقدم اقتراحات تخص العمل والعمال وذلك بنسبة (26.34%) وأنها تدافع عن مصالح العمال (20.63%)، وتقابلها فئة العمال المبحوثين الذين يرون بأن النقابة لا تقدم سوى المصالح الشخصية بنسبة (20.31%). وتعلل الفئة العمالية المجيبة على هذا السؤال عن فشل للدور النقابي المدافع عن العمال، حيث تؤكد على أن النقابة تمر بمرحلة صعبة كسوء التسيير وقلة نفوذها أمام تجاوز أصحاب المؤسسة الصناعية لصلاحيات التسيير والإدارة للتدخل في أجور العمال وعقود العمل وغيرها من الأمور الخاصة بالعمال، وبالتالي فإنها تكون ضد مصلحتهم. أما عن احتمال آخر تحدد بنسبة (11.11%) والذي يخص العمال الذين عبروا عن أن الدور النقابي هو غير معروف ولا معنى له في ظل غياب استراتيجيات الحماية الفعلية للمنظمة النقابية على أرض الواقع.

جـ- المطلبية العمالية في المؤسسة:

- موضوع المطلبية العمالية من المسائل الأساسية في مقالنا هذا، نسعى للبحث عن طبيعتها وعن أسبابها ومن ذلك تتضح آلياتها وتتبين علاقة العمال بالنقابة وهي الممارسة النقابية. والعامل في مؤسسات بحثنا قد عرض مجموعة من المطالب على النقابة قبل الدخول في أسلوب الاحتجاج وخوضه للمطلبية الفعلية، وذلك بنسبة (71.09%). ويجيب العمال عن طبيعة هذه المطالب وعن نوعيتها كونها مادية بالدرجة الأولى، ويعبر هذا الطرح عن الواقع الاجتماعي وعن الوضعية المتردية الحالية للمؤسسة الصناعية، والتي كثرت فيها الاحتجاجات العمالية، فهي تعيش مرحلة متأزمة وصعوبات مالية بعد دخول المنافس الأجنبي في الصناعات التعدينية والميكانيكية خاصة، فكان التأخير في تسديد أجور العمال، وتسريح العديد منهم ...

وعن نوعية المطالب التي يقدمها المجيبون وبنسبة (69.91%) تخص زيادة في الأجور والمطالبة بتقديم المنح (منحة المردودية ومنحة المسؤولية)،ودفع الأجرعلى تعبير بعضهم: مطالبنا بسيطة هي دفع أجورنا فمنذ 3 أشهر لم نتقاض أجورنا.والمطالبة بتحسين الأجر الأدنى، وإلغاء الضريبة على الدخل التي يرون بأنها مرتفعة جدا تسبب انخفاضا في الأجر الحقيقي.ومنهم من حدد نوع المطالب في الشؤون المهنية وهي فئة العمال الذين يعملون في ظروف صعبة، بالمطالبة بألبسة الوقاية، وذلك بنسبة (15.44%) من المبحوثين، ومطالب أخرى كتحسين شروط الترسيم، والترقية والتكوين.

ويرى بعض العمال أن مطالبهم تتمثل في تكوين نقابة مستقلة وحرة تستطيع فعلا حماية العمال، بنسبة (10.56%) وهذا يعد أمرا مهما في بحثنا كون النقد الموجه للدور النقابي من طرف العمال يعبر عن معايشة القطيعة بين مطالب العمال والنقابة في ظل الاقتصاد الشراكة (وهذا حسب رأي فئة المبحوثين ذوي الأقدمية في العمل والذين عايشوا المرحلة الاشتراكية ومرحلة التحول الاقتصادي).

– وعن نوع المطالب التي يحبذ العامل تحديدها وطرحها على ممثليهم في النقابة، فتتمثل خاصة في تحسين ظروف العمل المادية والاجتماعية، بنسبة (31.62%) وهي تقديم المنح والخدمات الصحية والنقل. ويوضح

آخرون مطلبا أساسيا،كمسألة اجتماعية تمثل في مطلب التحسين في الأجر بنسبة (29.62%) وهذا ما أكدته العديد من الدراسات السابقة والتي تتعلق بالوضعية المادية السلبية العامل، وبالتدني في القدرة الشرائية، ولقد تجلت المطالب العمالية في إعادة النظر في سلم الأجر للعمال في أغلب القطاعات وخاصة قطاع الصناعة، بعد الرفع في أسعار العديد من المواد الأساسية الاستهلاكية، ومنها إلغاء نظام الخصخصة المتسبب في المشاكل العمالية، والمطالبة بالحرية في العمل النقابي.وعليه فإن العمال يعتقدون أن الوضع العمالي ما يزال يناضل بهدف التغيير نحو أكثر حرية للنقابة (وهذا رغم ما نصت عليه تشريعات العمل من حقوق نقابية).

– ويبين العمال نوع الإجراءات التي يتخذونها في حالة عدم تلبية مطالبهم، فكانت الإجابة اتخاذ إجراء الاحتجاج والإضراب بنسبة (38.15%) وهناك من وضح أن المسألة مخالفة تماما، وهي التخلي عن هذه المطالب والعودة إلى العمل بنسبة (26.01%) ويؤكد آخرون مسألة تخص التمسك بالمطالب وتوحيد الصفوف العمالية من أجل الإضراب ولو بعيدا عن تأييد نقابتهم أو تأطيرها لهم بنسبة (19.65%) وعليه فالمواقف تتباين فيما بين العمال.

– إن الوضعية الاقتصادية في ظل الشراكة الأجنبية وما خلفته من نتائج على الجانب الاجتماعي كظاهرة ناتجة عن العولمة والتي كشفت عيوب مرحلة سابقة من التسيير، هي كثيرا ما وصفت بالسلبية سواء في مجتمعنا أو في باقي المجتمعات، ويتحدد موقف العمال من هذه الظاهرة التي تشهدها مؤسساتهم، من خلال إجابات مفردات البحث عن ما إذا كانت مطالبهم تتشابه مع باقي مطالب العمال في المؤسسات الصناعية الجزائرية الأخرى، فكانت أغلب الإجابات ب"نعم"ونسبة المجيبين بلغت (67.63%) ويعبر العمال على أن مطالبهم متمحورة في مسألة تحسين الدخل والوضعية المعيشية والمطالبة بتحسين ظروف العمل ووضعية المصنع ماليا للدخول في المنافسة ومنه فمطالب العمال في المصانع الجزائرية هي واحدة، ويرى البعض الآخر أن لا تشابه بين مطالبهم ومطالب باقي العمال، كون مطالبهم تخص دفع الأجور، حيث مازال عمال المصنع يعانون من تأخر في دفع الراتب، والعمال الآخرون يطالبون بتحسين وضعيتهم المهنية والاجتماعية وهذا بنسبة (24.85%) من العمال المبحوثين.

–إن مسألة الإدراك العمالي للمسار الاجتماعي للنقابة الساري منذ عدة سنوات، ودورها بشأن تسيير شؤون المؤسسات ومواجهة الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية الراهنةأمام تزايد الاحتجاجات وبعد تشكيل تحالف الثلاثية (عمال، نقابة، أرباب عمل) كانت إجابات المبحوثين أن هذه "الثلاثية" لا تعبر عن مطالبهم، وهي تضييع للوقت بنسبة (29.84%) فالعمال لم تتحسن أحوالهم، ويؤكد آخرون أن هذه اللقاءات هي تعبير عن الطرف الإداري فحسب ولا تمثلهم، وإن النقابة التي تتفاوض مع الحكومة هي جزء من السلطة ولا تعبر عن حقيقة المطالب العمالية، هذا بنسبة (28.24%).

وبالرغم من عمل الثلاثية منذ فترة الإصلاح الاقتصادي منذ التسعينيات القرن الماضي وتطبيق العديد من التعديلات تخص الشأن الاجتماعي، من عقود العمل والأجر الأدنى والتوظيف، إلا أن العمال لم يتقبلوا مثل هذه القرارات الفردية على حد تعبيرهم.

كما خلصت نتائج دراستنا إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن عرضها من خلال الإجابة على التساؤلات الواردة في الإشكالية وذلك على النحو الآتي:

✓ يمكن أن تؤثر العولمة وثقافة اقتصاد السوق على المكانة الاجتماعية للطبقة العمالية في المؤسسة الصناعية الجزائرية، بتراجع في مستوى المعيشي للعامل وضعف مكانته في الوسط الاجتماعي، وأضحى انتماء العامل واضحا إلى الطبقة الكادحة، التي لا تملك سوى قوة عملها، ويجسد معيار الأجر أساس المكانة الاجتماعية في غياب الخلفية المتعلقة بالأصول والملكية والنسب.

✓ يتطور النشاط الاحتجاجي للحركة العمالية في المؤسسة الصناعية من خلال آليات اقتصاد السوق والخصخصة المطبقة في المؤسسة الصناعية الجزائرية، بتنامي الحركة المطلبية وكثرة الاحتجاج والاعتصام للمطالبة بحماية مناصب العمل وبتحسين أجورهم لكن دون تأطير نقابي.

✓ تتراجع وضعية النقابة أمام زيادة الضغط الممارس عليها من خلال آليات اقتصاد السوق والخصخصة المطبقة في المؤسسة الصناعية الجزائرية، من خلال ممارسة الإقصاء والفصل للنقابيين الذين يخرجون عن نطاق القوانين الصادرة عن الإدارة والمخالفة لقرارات الشريك الأجنبي، الأمر الذي قاد بعض النقابيين إلى الدخول في إضراب عن الطعام، تعبيرا عن استيائهم للواقع الذي آلت إليه مصانعهم وحقوقهم.

✓ ان نشاط النقابة ضمن ما يعرف بالثلاثية لا يعبر عن حقيقة المطلبية العمالية في المؤسسة الصناعية الجزائرية، فهي لا تمثل حقيقة المطالب العمالية في مؤسسات بحثنا، وتسعى دائما لخدمة الطرف الإداري، وتمرير القرارات المجحفة في حق الطبقة العمالية بتأخير في رواتبهم وتقليص دورهم داخل محيط العمل بالتهديد والفصل.

ويتبين في الأخير، أن النقابة تبقى منظمة عمالية ضرورية لتحقيق مطالب الطبقة العمالية، وأن دورها يتوقف على طبيعة ونوع العمل النقابي، وعلى مصداقية التمثيل النقابي، ولقد بينت الدراسة أن الأهداف التي تم تسطيرها قد تحققت إلى حد كبير، وتم التعرف على انعكاسات العولمة على محيط العمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية من جهة، وعلى وضعية النقابة ومهامها الصعبة التي تواجهها في ظل الظروف الراهنة، من خلال عرض انشغالات العمال ومواقفهم بشأن الخصخصة والشركة الأجنبية، بكثير من الاستياء والتذمر، لما فقدوه من مكانة اجتماعية ومن امتيازات مادية واجتماعية كانت قد حظيت بها الطبقة العمالية في عهد التنمية الاشتراكية.

أما نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة:

بعد استعراضنا للدراسات السابقة الأجنبية والعربية ثم الجزائرية،يمكن تحديد نواحي الاتفاق والاختلاف معها فقد جاءت هذه الدراسة امتدادا للدراسات السابقة من حيث أهمية تطبيق آليات العولمة الاقتصادية في المؤسسات الصناعية الجزائرية، وما خلفته من انعكاسات على الطبقة العمالية وعلى العمل النقابي في السنوات الأخيرة من دخول الاقتصاد العالمي إلى الاندماج والحرية في المبادلات والشراكة على أوسع نطاق. وتختلف دراستنا هذه عن الدراسات السابقة في أنها بحثت في مسألة تراجع وضعية الطبقة الشغيلة من حيث مكانتها المادية والاجتماعية والذي انعكس على تعطل النشاط النقابي في مؤسسات بحثنا. كما تناولت علاقة النقابة ومطلبية الطبقة العمالية، ومدى تمثيلها للعمال من حيث المطالب والتصور الخاص بضرورة تحسين مستواهم المعيشي وموقفهم من التحول الاقتصادي الراهن (الشراكة والخصخصة واقتصاد السوق). وكما وضحته الدراسات السابقة بشأن ما ألحقته السياسة الاقتصادية للعولمة من سلبيات على العامل وعلى دخله ومركزه وحتى منصب عمله، الذي بات مهددا في أي وقت في ظل غياب حماية قانونية، ونقابة شرعية مستقلة تدافع عنه، وكذلك ركزت الدراسات السابقة على الدور الإيجابي للنقابات في المصانع الضخمة التي واجهت احتكارات العولمة ووحدت العمال للضغط على

أصحاب العمل وتوقيف إجراءات الغلق والتسريح (في المكسيك ...) ووجدت هذه الدراسة أن العمال لم يتمكنوا في ظل العولمة من تحقيق نشاط نقابي مطلبي، بشكل رسمي وإنما النقابة التي تمثلهم ما هي إلا نوع من الوساطة بين الإدارة والقاعدة العمالية لتنفيذ قرارات التحول الاقتصادي بشكل هادئ مع التدخل من حين لأخر بتفاوض مع الحكومة وأرباب العمل لإصدار اتفاقية بزيادة أجور العمال والحفاظ على استقرارهم في العمل، ولكن مع مواصلة المشروع الاقتصادي بخطى نظام اللبيرالية.

وأخيرا قدمت دراستنا تصورا عن حالة الاستياء العمالي في المؤسسة الصناعية الجزائرية الخاضعة لنظام الشراكة الأجنبية، وبينت مدى وعي العمال بأهمية العمل النقابي في ظل هذه الظروف الاقتصادية التي تعيشها المؤسسات الصناعية خاصة في ظل المنافسة الأجنبية.

خلاصـــة:

لقد اعتمدت الجزائر على القطاع الصناعي منذ السبعينيات كقطاع أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يزال كذلك، إلا أن الدخول في نظام الحرية الاقتصادية لهذا القطاع منذ التسعينيات من القرن الماضي، قد كانت له تأثيرات سلبية على المصنع وعلى هياكله بسبب العجز المالي وكنتيجة للمنافسة الأجنبية، خاصة على وضعية الطبقة العمالية ماديا، وعلى علاقات العمل مع تراجع في مكانتها كطبقة، وهذا ما يجسد تفسيرا واضحا لوضعية المجتمعات النامية التي تعثرت في تحقيق معدلات النمو من بينها الجزائر. والأفضل للإستراتيجية المستقبلية لهذه المجتمعات أن تقف وتساند هذه الطبقة كمورد بشري وذلك بتأهيلها وتكوينها وحمايتها، ولأنها عنصر فعال في خدمة المسار التنموي وضرورة كسبها الثقافة الإيجابية للعمل المنتج، ومعالجة التأثيرات السلبية التي تحدث في علاقات العمل والاهتمام بتنمية الفعل النقابي لمسايرة ركب التطور الاجتماعي والاقتصادي في محيط العمل. والأهم في هذه المسألة أن تمنح الممثل النقابي حصانة وكل الحقوق الشرعية مع ديمقراطية التمثيل العمالي، وتطبيق المطالب العمالية الحقة، واتخاذ الأسلوب الفعال في المطلبية العمالية بالاستقلالية في إتخاذ القرار لتثبيت حقيقة النضال النقابي الفعال والهادف.

المراجع والحواشي:

1- عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، المكتبة الأنجلو مصرية مصر، 1973، ص 197.

2- محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ط3، 1986، ص 636.

3- علي غربي، التساند الوظيفي والتكامل المنهجي لخطة البحث، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 9، مجلة دورية لجامعة منتوري قسنطينة، جوان 2009، ص 136.

4- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص 147.

5- جودت عزت عطوي، آساليب البحث العلمي، مفاهيمه، أدواته، طرقه الإحصائية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط3، عمان، 2009، ص 172.

6- محمد سعيد أوكيل، وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 5-6.

7- طاهر حسو الزيباري، مرجع سبق ذكره، ص 117.

8- محمد زيان عمر، البحث العلمي مناهجه وتقنياته، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1975، ص 339.

9- محمود عبد الحليم منسي، مناهج البحث العلمي في المجالات التربوية والنفسية، دار المعرفة الجامعية،كلية التربية جامعة الاسكندرية، 2003، ص 75-76.

10- في الجانب الإحصائي يستوجب تقريب النسب بما يتناسب والعدد الإجمالي للعينة وذلك تفاديا لأي خلل فيها وللحصول على عينة صحيحة وغير معتلة.

11- معن خليل عمر، مناهج البحث في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان 2007، ص 218.

12- مسعود بيطام، الملاحظة والمقابلة في البحث السوسيولوجي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة منتوري، جوان1999، قسنطينة، ص 123.

13- الطوائف الحرفية هي تنظيمات من الحرفيين يختص كل نوع منها في آداء حرفة معينة أو مهنة محددة، انظر: السيد حنفي عوض، علم اجتماع، مكتبة وهبة، مصر 1988، ص ص 99–108.

14- Alain Touraine, sociologie de l'action, paris ,ed. duseuil, 1965, p 364.

15-مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، عمان الأردن، ط1، 2007، ص 147.

16-محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص 480.

17- جورج فريدمان ونافيل بيار، رسالة في سوسيولوجيا العمل، الجزء 2، منشورات عويدات، بيروت، وديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1985، ص 318.

18- محمد الجوهري، العولمة والثقافة الإسلامية، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر 2002، ص 29.

19- علي حرب، حديث النهايات، فتوحات العولمة ومأزق الهوية، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2000، ص 44.

20- ميشيل كلوغ، أربع أطروحات حول عولمة أمريكا، ترجمة محمد سيف، مجلة الثقافة العالمية، العدد 98 يناير 1997، ص 56.

21- صادق جلال العظم، ما هي العولمة؟ مجلة الطريق، العدد 4 يونيو1997، لبنان، ص 29–35.

22- عبد الاله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية، عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 234، آذار، 1998، بيروت، ص 91.

23- خضر زكريا، **نظريات سوسيولوجية**، دار الآهالي دمشق سوريا، ط1، 1998، ص 112.

24- جان فرانسوا دورتيه، معجم العلوم الإنسانية، ترجمة جورج كتورة، المكتبة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع أبوظبي الامارات المتحدة، ط1، 2009، ص 534.

25- طاهر حسو الزيباري، أساليب البحث العلمي في علم الاجتماع، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ط1، 2011، ص 111.

26- Beverly .j.silver**,** Forces of labour, workers movements andglobalisation, since 1870, Gambridge university, press 2003.

27- Richard p.Chaykovsky et Anthony, Giles: Mondialisation, le travail, et les relations industrielles, vol.53, n.1, 1998, érudit, www.erudit.org.

28- Christian Levesque, Mondialisation et pouvoir des syndicaux locaux le cas de l'industrie automobile au Mexique, érudit www.erudit.org

29- Mohsen Benchibani**,** les configurations et les acteurs de la mondialisation: syndicats et mondialisation, Turin, 15-18 sep 2005.

30- سماهر محمد ناصر، الإدارة في مواجهة تحديات العولمة في السوق العالمية، رسالة ماجستير تخصص إدارة وعمل، جامعة دمشق، 2005.

31- AthmaneCheriat, Mondialisation et stratégie industrielle**,** cas de l' Algérie thèse, présenté le 25 nov 2007, diplôme doctorat, Constantine, 2007.

32- فضة عباسي بصلي، السياسة الاتصالية للنقابة في ظل اقتصاد السوق من إعادة الهيكلة إلى الشراكة، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في علوم الاتصال والإعلام، جامعة عنابة، 2003.

33- نعيم بومقورة، السياسة النقابية اتجاه الأجور، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير تخصص علم اجتماع العمل، جامعة قسنطينة، 2005.